إصلاح المنهج التربوي: بين متطلبات التغيير والحفاظ على الثقافة

Reform of the educational program: between the requirements of change and preservation of culture

أ. صباح سليماني أ. سامية حميدي

جامعة بسكرة

الملخص:

إصلاح النظام التربوي قد يكون شاملا لكل مكونات العمل التربوي كما قد يكون جزئيا يستهدف واحدا فقط من المكونات، ومن المكونات والعناصر التي يتم التركيز عليها غالبا في عملية الإصلاح نجد المناهج التربوية إذ تمثل وعاء المعرفة والقيم التي يريد النظام نقلها إلى الناشئة، ولهذا نجد أن غالبية إصلاحات المناهج التربوية تهتم بعاملين أساسيين هما: عامل تطوير المعارف وتجويدها وعامل المحافظة على ثقافة وقيم المجتمع، ولا يعد الإصلاح ناجعا إلا إذا استطاع التوفيق بين هذين المطلبين والعاملين بشكل متوازن.

Abstract :

The reform of the educational system may be comprehensive for all components of educational work and may be partially targeted only one of the components, and the modules and elements that are often focused on the reform process, we find educational programs as the container of awareness and values that the system wants to transfer to the developing, Reforms of educational curricula are concerned with two basic factors: the factor of developing and improving knowledge and the factor of preserving the culture and values of society, and change is not effective unless it can reconcile these demands and factors in a balanced manner

مقدمة:

أدركت العديد من المجتمعات الإنسانية أهمية المدخل التربوي في تحقيق أهداف التنمية في مختلف جوانبها، على اعتبار أن الاستثمار الحقيقي هو الاستثمار في الإنسان كأهم مورد من موارد التنمية. ومن هذا المنطق شغلت القضايا التربوية اهتمام الباحثين والمهتمين في مختلف التخصصات، فلم يعد ينظر للتربية على أنها وسيلة المجتمع لنقل ثقافته للأجيال المتلاحقة فحسب، بل أصبح ينظر إليها على أنها الأداة الفعالة لتوجيه التغير الاجتماعي إلى الوجهة المرغوبة. فكان لزاما على الدول ايلاء

الجوانب التربوية أهمية خاصة ومحاولة تجاوز ما تعانيه من مشاكل عن طريق إدخال بعض الإصلاحات التي تستهدف النهوض بهذا القطاع ومنه النهوض بباقي القطاعات.

إن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار هو على أي أساس يجب أن تتم أي إصلاحات في مجال المناهج التربوية؟ وهل المهم هو التغيير أم الأهم هو الإصلاح؟ وإذا كان الأهم هو الإصلاح فما المعايير التي يجب أن يتم على أساسها الإصلاح للوصول إلى الأهداف التي تخدم المجتمع؟

إن التغيرات الهيكلية التي عرفها العالم خاصة مع بداية هذه الألفية وتحديدا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ساهمت إلى حد كبير في جعل طرح الأسئلة سالفة الذكر وغيرها أمرا ملحا. انطلاقا من أن هذه الأحداث واكبتها العديد من المحاولات الخارجية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في الشؤون الداخلية للعديد من الدول خاصة العربية منها.

واستهدفت تلك التدخلات إدراج الكثير من التغييرات على المناهج التربوية لتلك الدول منها تكريس الاختلاط داخل الصفوف المدرسية، دمقرطة التعليم، التأكيد على حقوق الإنسان والعلمنة...الخ. وقد اعتمدت تلك التدخلات في الأساس على ربط الإسلام بالإرهاب داعية بالخصوص إلى حذف العديد من الآيات من البرامج المدرسية جاعلة إياها مسئولة عن صناعة الإرهاب وبالتالي مسئولة عن أكبر الأزمات التي يعيشها العالم اليوم.

إن الجزائر لا تعيش بمنأى عن كل تلك التحولات فهي من الدول التي عرفت مناهجها مراحل طويلة من الإصلاح بدأت منذ الاستقلال لتستمر حتى وقتنا الحالي، والمتتبع للإصلاحات الأخيرة و التي اقترحتها اللجنة الوطنية المكلفة بالإصلاح، و التي تم ادخلها بداية من العام الدراسي :2003-2004يلاحظ أنها أثارت الكثير من الجدل حول الأسس التي تمت بناء عليها، وكذا الأهداف التي ترمي الوصول إليها، خاصة و أنها قد جاءت في ظل الظروف التي أشرنا إليها سابقا، مما أفرز تعددا في الآراء أثناء تقييم هذه الإصلاحات .فهناك من رأى بأنها جاءت نتيجة حتمية

للاملاءات الخارجية، و لم تأخذ في الحسبان ضرورة التماشي مع مكونات الثقافة الجزائرية و عدم الإخلال بها، أو التناقض معها . وبالتالي فهي تشكل تهديدا للثقافة الوطنية. بينما رأى آخرون بأنها إصلاحات تطلبتها الأوضاع الراهنة للمجتمع الجزائري لجعل مناهجه التربوية متماشية مع المستجدات الجارية عالميا وعلى كافة الأصعدة. وسنحاول من خلال هذا العمل إبراز بعض النقاط المتعلقة بهذا الموضوع منطلقين من الحديث عن المنهج التربوي بين الإصلاح والتغيير، وكذا ضرورة الإصلاح التربوي الاستراتيجي ومبرراته، مع التركيز على علاقة الإصلاح في المناهج التربوية بالثقافة. ثم الانتقال لتحديد أهم مكونات الثقافة الجزائرية ومتطلبات التغيير في المناهج التربوية الجزائرية، لنصل إلى إلقاء نظرة على واقع الإصلاح التربوي في الجزائر.

المنهج التربوي بين الإصلاح والتغيير:

ينظر إلى عملية التربية عموما على أنها عملية مقصودة تهدف إلى نقل التراث الثقافي لمجتمع ما من جيل إلى آخر. كما تهدف أيضا إلى إحداث التغيرات فيه وبالتالي فهي آلية هامة لكل المجتمعات من أجل تحقيق التنمية الشاملة وإعداد الفرد إعدادا سليما ليكون عضوا قادرا على التكيف الاجتماعي الناجح في مجتمعه.

أما عن المنهج التربوي فقد كان يعني المادة أو المقرر الدراسي الذي يدرسه التلميذ في صفه لكن اتسع مفهومه ليصبح يشير إلى انه مخطط تربوي يتضمن عناصر مكونة من أهداف ومحتوى وخبرات تعليمية وتدريس وتقويم وتقديم مشتقة من أسس فلسفية واجتماعية ونفسية ومعرفية مرتبطة بالمتعلم ومجتمعه ومطبقة في مواقف تعليمية داخل المدرسة وخارجها وتحت إشراف منها بقصد الإسهام في تحقيق النمو المتكامل لشخصية المتعلم بجوانبها العقلية والوجدانية والجسمية وتقويم مدى تحقق ذلك كله لدى المتعلم. (01)

وانطلاقا من هذا المفهوم الحديث يمكن للمتعلم أن ينمو نموا كاملا شاملا إلى أقصى ما تستطيعه قدراته، وهذه هي الغاية الأساسية للمنهج وليس حفظ بعض المعلومات والمعارف كما أن المنهج بهذا المفهوم يعالج مشكلة ازدياد تراكم المعرفة بإعادة تنظيم محتوى المنهج وإصلاحه وتعديله في ضوء الحاجات المستجدة.

والمنهج بمفهومه الحديث ينطلق من حاجات التلاميذ وحاجات المجتمع ويحقق التوازن بينهما من خلال المواد الدراسية والأنشطة التعليمية المختلفة. ومن أهم عناصر المنهج

الأهداف المحتوى الأنشطة والتقويم. إذن فالإصلاح في المناهج التربوية أمر مطلوب. ويعتبر مفهوم الإصلاح من بين المفاهيم ذات الأبعاد والدلالات الفكرية والسياسية والاجتماعية والعقدية الأكثر حضورا وتداولا وذلك بكل ما يرتبط به من جهاز مفاهيمي وما يحيلنا عليه أيضا من أطر مرجعية [02].

ويعرف قاموس أكسفورد مصطلح الإصلاح بأنه تعديل أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقص. والإصلاح يوازي التقدم وينطوي جوهريا على فكرة التغيير نحو الأفضل والتغيير الأكثر ملائمة من اجل تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل أصحاب القرار في حقل معين من حقول النشاط الإنساني[03].

ويرتبط مفهوم الإصلاح التربوي بمفاهيم متعددة منها التجديد، التغيير، التطوير أو التحديث. ويشير مفهوم الإصلاح في النظام التعليمي أو في جزء منه نحو الأحسن، وغالبا ما يتضمن هذا المفهوم معاني اجتماعية واقتصادية وسياسية.

فالإصلاح يفترض فيه الاتجاه نحو الأفضل، فهو يحمل تحسينا للأوضاع في حين أن التغيير قد يكون نحو الأفضل وقد لا يكون. لا يتطلب الإصلاح إذن إتباع استراتيجية معدة مسبقا من ذوي الاختصاص نابعة أساسا –الاستراتيجية–من تقصي الواقع ومتطلباته والتاريخ ومستلزماته، حتى يكون ذلك الإصلاح متقبلا اجتماعيا ومؤديا للأغراض التي تم لأجلها. ويمثل الإصلاح التربوي المرغوب فيه، رؤية تعكس فلسفة وفكرا يراد تجسيدها على أرض الواقع لتحقيق أهداف متفق عليها وعلى أهدافها.

ويذهب "مصطفى محسن" إلى أبعد من ذلك حيث يرى بأنه يجب أن ينظر إلى الإصلاح التربوي في أبعاده الشمولية وليس كإجراء جزئي أو ظرفي يمارس على مكون أو مجال تربوي ما داخل قطاع التربية والتعليم والتكوين، أو حتى على هذا القطاع برمته، وإنما باعتباره إصلاحا شاملا يجب أن يمتد مفعولا ليتداخل ويتفاعل مع كل مكونات ومجالات النظام الاجتماعي الشمولي [04].

الإصلاح إذن عملية معقدة لا ينفع معها التبسيط والتسطيح، وهي عملية اجتماعية تتطلب قاعدة معرفية. فضلا عن كونها مشكلة سياسية بالدرجة الأولى. كما يمكن القول بأن الإصلاح التربوي هو قمة التطوير التربوي. والإصلاح التربوي المنهجي هو المعول عليه في تحقيق أهداف الإصلاح وبلوغ غاياته مع ضرورة توفر شروطه خاصة المشاركة الواسعة، وإلا فإنه يزول بزوال القائمين عليه.

ضرورة الإصلاح الاستراتيجي ومبرراته:

انطلاقا من أن أزمة النظام التربوي هي أزمة شمولية، أي أزمة بنيات وعلاقات و توجهات واختيارات وممارسات ...وليست أزمة قطاعية أو ظرفية عابرة، فأن الإصلاح الذي يفترض فيه تجاوز هذه الأزمة لن يكون بدوره إلا إصلاحا شاملا متعدد الأبعاد و المناحي، و ناظما للكلية الاجتماعية بتعدد أبعادها ومجالاتها. (05)

ويمكن القول بأن الإصلاح قد يكون سعيا نحو استرجاع بعض صور ووظائف تشكيلات مجتمعية قديمة، على اعتبار أنه ليس في الإمكان أحسن مما كان. أو السعي للحفاظ على أوضاع مجتمعية حالية، على اعتبار بأنه ليس في الإمكان أحسن مما هو كائن، أو تقدير بأنه في الإمكان تحويل الكينونة الراهنة إلى صيرورة أفضل وأكثر إبداعا.

ولا شك أن إحياء الماضي كمنهج للإصلاح تصور يتجاوز غالبا سنة التغيير وعوامله، فلن تصلح حلول الماضي سبيلا لمعالجة مشكلات الحاضر، وإلا لما تغير الماضي إلى صورة هذا الحاضر. فهذا توجه ضد حركة التاريخ بأحداثه ومتغيراته، مصيره إلى تآكل المؤسسات الاجتماعية وجمودها. وهو كما يقال تقدم نحو الأسفل. أما حركة الإصلاح التي تنشد الترميم والتجميل والوتيرة البطيئة، فإنها تظل حريصة على بقاء صيانة البنى والمؤسسات الاجتماعية القائمة، وأنه مهما أحدثت من حركة تقدم لضمان عدم انهيار النظام السائد، فإنها تظل نوعا من الزينة التي لا تمحو الوجه الحقيقي الذي تحمله. ومع حركتها البطيئة مقارنة بغيرها من المجتمعات فسوف تزداد الهوة بينها وبين تلك المجتمعات في راهن حياة كل منهما. (06)

أما الإصلاح الاستراتيجي فهو حركة و تحريك للواقع وفق مطالب اللعبة الجديدة للمتغيرات الداخلية والخارجية، تضمن للمجتمع ومؤسساته التجديد والبقاء والنماء، ويفضل الدكتور "حامد عمار" البدء بالإصلاح في مواقع ذات أولوية و أهمية استراتيجية لإحداث عملية التغيير، لأن الاستخدام الشائع يطلق على مثل هذه الحركة : التغيير الجذري أو التغيير الشامل، والواقع أنه لا يمكن أن نقتلع بنى ومؤسسات وأساليب حياة مجتمعية من جذورها مرة واحدة، بيد أن مصطلح الإصلاح والتغيير من خلال اختيار مواقع ومؤسسات لها أولوية استراتيجية في إحداث التغيير هو المنهج المخطط الرشيد، واختيار هذه المواقع الاستراتيجية سوف يؤدي إلى إحداث تأثيرات وتداعيات فيما تتشابك معها من مواقع ومؤسسات أخرى، وفي عصر العولمة ومتغيراتها السياسية، والاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية...، تفرض عمليات الإصلاح والتغيير والتطوير المستمر نفسها. ومن ثم لم تعد

حركة الإصلاح الاستراتيجي في حاجة إلى حفز واستحثاث بل أصبحت لزوم بقاء ونماء. تتطلب الوعي النافذ والناقد لتوجهات الأوضاع الجديدة وشروطها ومقتضياتها. (07)

علاقة الإصلاح في المناهج التربوية بالثقافة:

لابد في البداية من تحديد مفهوم الثقافة الذي يعد من أكثر المفاهيم الاجتماعية التي أثارت الكثير من النقاش والجدل، مما يفسر كثرة التعريفات المقدمة لتحديد المفهوم. ومن بين أهم هذه التعريفات، ما قدمه "أنتوني جيدنجز" حيث يرى بأن الثقافة من منظور سوسيولوجي تعني جوانب الحياة الإنسانية التي يكتسبها الإنسان بالتعلم لا بالوراثة، ويشترك أعضاء المجتمع بعناصر الثقافة تلك التي تتيح لهم مجالات التعاون والتواصل. وتمثل هذه العناصر السياق الذي يعيش فيه أفراد المجتمع. وتتألف ثقافة المجتمع من جوانب مضمرة غير عيانية مثل المعتقدات، والآراء والقيم التي تشكل المضمون الجوهري للثقافة، ومن جوانب عيانية ملموسة مثل: الأشياء، الرموز أو الثقافة التي تجسد المضمون [(08)].

وانطلاقا من أهمية الثقافة يمكن طرح التساؤل التالي: هل يمكن أن يكون ثمة إصلاح في مجال المناهج التربوية –أو حتى في مجالات أخرى–من دون منظور ثقافي يحدد مقاصده ويوجه حركته؟ فمما لا شك فيه أن المنهج التربوي هو أحد القنوات الأساسية في تشكيل الوعي الثقافي والاجتماعي، وبث الأفكار التي يتوسم فيها خدمة المجتمع وقضاياه، كما يمثل أداة من أدوات الدولة لتحقيق الأهداف التربوية التي تبغي تحقيقها في المجتمع. و بسبب ذلك تقوم –الدولة– بوضع الخطوط العريضة للأهداف التي يجب أن يسعى إلى تحقيقها المنهج التربوي و التي يفترض فيها أن تكون معبرة في الأساس عن ثقافة المجتمع بمختلف مكوناتها،[(09)] فالثقافة الخاصة بأي مجتمع يفترض فيها أن تكون متضمنة للقيم والغايات والمعاني والرموز والتوجهات ومسارات التواصل والحقوق والواجبات والتطلعات والخيارات المحددة لحياة الإنسان في مجتمعه، وهي من أهم الخصائص التي يتميز بها البشر عن سائر الكائنات الأخرى التي لا تتسم بهذه المكونات و الفواعل في حياتها بل تغلب عليها غرائز و محددات كيانها البيولوجي، ومن ثم يمكن تعريف الإنسان بأنه" كائن ثقافي "، تمييزا له عن سائر الكائنات الأخرى.

إن الثقافة بما تمثله من معاني وغايات وقيم تمثل أساسا لفاعلية كل جهد إنساني. حيث أن الإنسان يسعى دائما ليكون لكل ما يفكر فيه، وكل ما ينتجه، ويفعله ويعايشه، دلالة ومغزى وهدفا ومبررا. وهذا المكون الثقافي يعطي معنى للوجود الإنساني. وبذلك يمكن القول

بأن كل نشاط إنساني تحدده في نهاية المطاف، فكرا وفعلا، نافعا وفاسدا، حقا وباطلا، قيم وعوامل ثقافية، حتى وإن بدا في ظاهره نشاطا علميا مجردا بعيدا عن عالم القيم والغايات الإنسانية (10). مما يحتم الاهتمام أكثر بالإصلاح في المناهج التربوية لأن المدرسة عموما تعمل في مناخ ثقافي يؤثر في سلوك التلاميذ وفي القيم التي يدينون لها بالولاء. وهي في الوقت ذاته يمكنها أن تقوم بتعديل السلوك الاجتماعي لتلاميذها بشكل يؤدي إلى تحسين مستوياتهم المعيشية.

أهم مكونات الثقافة الجزائرية:

إن أخطر محور من محاور البناء الاجتماعي هو محور الثقافة، الذي يمثل البناء الأساسي للفرد والمجتمع. و لا يمكن لأي محور آخر –مهما تكامل مع غيره – أن يعوض البناء الفكري و العلمي في ثقافته، لأنه يشكل إنسانية الإنسان بكل أبعادها. الفكرية والدينية والاجتماعية... ولا يخفى على أحد أن من خلال الثقافة يمكن للفرد التعرف على هويته الوطنية والقومية.

وانطلاقا من أن الشخصية الجماعية لأية أمة هي منتوج ثقافي صرف، فإن الثقافة بكل مكوناتها ومركباتها، وأنماطها المختلفة من أمة إلى أخرى تختلف باختلاف القيم المرتبطة بالتقاليد والمعتقدات وطرق التعبير عنها في هذه الأمة أو تلك (11)، إضافة إلى أن الثقافة هي أشد ما تكون التصاقا بالدين وكذا باللغة. وتتمثل أهم مكونات الثقافة الجزائرية في العناصر التالية:

1–الحيز الجغرافي المخصص للنمو والتطور وهو الجزائر.

2–الدين الإسلامي كعقيدة وهوية تاريخية تمتد عبر العصور.

3–اللغة العربية كلغة وطنية ورسمية.

4–اللغة الأمازيغية كلغة وطنية.

5–التراث المتشكل من الذاكرة الجماعية، التي تعبر عن السلوكيات ونمط المعيشة.

وهي أسس يجب أن تتكامل فيما بينها لتحقيق التوازن الثقافي المطلوب. وحقيقة البحث تثبت عدم تناسقها في نموذج موحد لثقافة وطنية، كما أن الواقع وتأثيره بالتغير المستمر للأوضاع بصفة عام، لم ينتج حتى الآن ثقافة جزائرية نقية من الشوائب

المتعلقة بالصراع الفكري والاجتماعي والجهوي، بمعزل عن تلك المتغيرات. فعملية البناء الثقافي تقوم على دعائم المعرفة، لكي يكشف الإنسان من خلالها إنسانيته. وهذه العملية لا تتميز إلا بالتعقيد وكثرة الأطروحات وقلة المشاريع خلال كل ما مضى من الوقت. بالإضافة إلى عدم تجاوزها مرحلة التخمين والتحضير إلى مرحلة الفعل والتطبيق. وبقت الساحة تزخر بالمتغيرات والتجارب الجزئية التي تضل محلية في أهدافها وتأثيراتها.

متطلبات التغيير في المناهج التربوية في الجزائر:

من أبرز من حاولوا تشخيص الأزمة التربوية لبلدان العالم الثالث، نجد " فليب كومبز "حيث اعتمد على مجموعة من المؤشرات ذات الطابع القطاعي أو الفني المحدود، معتبرا أن من مكونات الأزمة في تلك البلدان تتمثل في تخلف تقنيات التدريس وطرقه وأساليبه، وعدم التطابق بين مضامين المناهـج الدراسية وبين الواقع الاقتصادي والثقافي والاجتماعي المعيش، وعدم التوازن الموجود بين النمو الديموغرافي وبين توسيع دائرة التمرس وتعميمه على مختلف الشرائح والفئات والطبقات الاجتماعية....

ويرى "كومبز" أن شروط ومستلزمات الإصلاح القادر على تجاوز هذه الأزمة المعقدة الجوانب، تتمثل في نقل التكنولوجيا التربوية المتقدمة من المجتمعات الغربية إلى المجتمعات الثالثية، والاستفادة بشكل عقلاني من المساعدات المالية وترشيد الإنفاق، وعقلنة تدابير المؤسسات التربوية وملاءتها مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام. حتى تتمكن النظم التربوية المتخلفة من تجاوز أزمتها الراهنة. (12)

والمتمعن في هذا التشخيص الذي قدمه "كومبز" يلاحظ بأنه تشخيص اختزالي وتقنوي، يختزل الأزمة والإصلاح التربويين معا في مجرد مؤشرات فنية، جزئية، أداتية ووظيفية، وهو تصور يفتقر للتحليل –بوعي أو بدون وعي – للأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية والإيديولوجية ...، للنظم التربوية في مجتمعات العالم الثالث بصفة عامة. وعلاقاتها بقضايا الديمقراطية، حقوق الإنسان، وتكافؤ الفرص الاجتماعية

والتربوية، ومشكلات التبعية والتخلف. وما لكل ذلك من انعكاسات سلبية على واقع التعليم والتكوين وعلى الحقل الثقافي والاجتماعي الشامل.

يذهب الدكتور "علي بن محمد" في كتابه : معركة المصير والهوية في المنظومة التعليمية، إلى القول أن من الضروري السعي لجعل المدرسة أداة للتنمية الاجتماعية في جميع المجالات، و فضاء راقيا تتكون فيه الأجيال على الأخلاق الفاضلة و التحصيل العلمي الرصين، و من ناحية أخرى جعلها وعاء يستوعب كل ما ينجزه المشروع الوطني من تطوير للذهنيات وترقية للفكر تحسين في المستوى العام.و هو يرى بأن هذه الرؤية تستند إلى فلسفة عميقة تعتبر أن للمدرسة وظيفة مزدوجة، لا يمكنها أداؤها بنجاح مالم تحافظ على التوازن بينهما.فهي من ناحية حامية للقيم الثقافية للأمة، و حافظة لتراثها الحضاري، و هي من ناحية أخرى تعمل جاهدة على التغيير و التحويل، من حيث كونها تصنع التقدم في المجتمع و توظف مردوده في مسيرتها من أجل تحقيق المزيد من المكاسب العلمية و المزيد من التقدم الاجتماعي. (13)

واقع إصلاح المناهج التربوية في الجزائر:

عرفت الجزائر جملة من الإصلاحات في مختلف جوانبها الحياتية بما فيها الجانب التربوي، الذي عرف إصلاحات عديدة لمناهجه خلال فترات زمنية متعاقبة من تاريخها، كانت تستهدف خاصة القضاء على آثار الاستعمار الفرنسي الذي أورث الجزائر منظومة تربوية لا تخدم تطلعات الشعب الجزائري، من خلال العمل على جزأرة التعليم وإعادة الاعتبار للغة العربية. حيث عملت الدولة الجزائرية على مواجهة الآثار السلبية للسياسة الاستعمارية في مجال التعليم أين تم إدخال اللغة العربية في أول دخول جامعي عام 1962 وبتوظيف 3452 معلما للغة العربية، و16450للغة الأجنبية، قصد ملء الفراغ الذي أحدثه عمدا الرحيل الجماعي لأكثر من 10000 معلما فرنسيا غادروا البلاد. زيادة عن 425 معلما جزائريا من أصل 2500 غادروا وظائفهم لتولي مهام إدارية.

ومن أهم الإصلاحات التي تمت بعد الاستقلال هي تلك الإصلاحات التي حملتها أمرية:16 أفريل 1976، والتي تضمنت اثنتا عشرة بابا حددت مسار التربية الوطنية ووضعت الاتجاهات الضابطة لأهدافها من أجل إصلاحها وجعلها قادرة على أداء وظيفتها التعليمية والحضارية، فحددت الإسلام دينا، العربية لغة والاشتراكية فلسفة

ونهجا، كمقومات أساسية للشخصية الوطنية الجزائرية. وقد كانت هذه الأسس تعبر عن مرحلة زمنية عاشتها الجزائر سادت فيها ديمقراطية التعليم ومجانيته وكذا إلزاميته، وصار بسطاء الشعب الجزائري من أبناء الفلاحين والعمال يرتادون الجامعات ويعتلون أعلى مراتب المسئولية. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يشرع في تطبيق هذه الأمرية حينها بل تأخر ذلك إلى عام 1980، وذلك بسبب التعديل الوزاري أين تسلم الوزير: مصطفى الأشرف وزارة التربية حينها ورأى بأن الأمرية غير واقعية. ورغم ما حققته تلك السياسة التربوية الإصلاحية من ايجابيات إلا أنها واجهت الكثير من المشاكل.

وبعد أحداث أكتوبر 1988، عرفت المناهج التربوية في الجزائر بعض التغييرات التي لم تتجاوز بعض الجوانب التقنية والهيكلية وتعالت معها الأصوات المنادية بإعطاء أهمية أكبر للغة الفرنسية على حساب اللغة العربية، والتي اعتبروها غير قادرة على استيعاب ومواكبة التقدم العلمي الحاصل في العالم. واستمرت بعد ذلك الدعوات للإصلاح تجسدت خاصة في التعديل الدستوري عام:1996، في المادة:53 وقد جاءت مؤكدة على البعد الديمقراطي ومنظمة لحدود الحرية الفردية، وداعية لتدريس اللغة الأجنبية وفتح باب التعليم الخاص ...الخ. كما أكدت على الكثير من أسس المرحلة السابقة لكنها تضمنت استبدالا للنهج الاشتراكي بالنهج الرأسمالي تماشيا مع التحول الاقتصادي الذي عرفته البلاد. إضافة إلى الإصلاحات التي تم إدخالها مع بداية العام الدراسي:2003-2004، ومن بين ما شملته هذه الأخيرة: تقديم سن تعليم اللغات الأجنبية، وإدخال مواد تعليمية جديدة وتغيير مضامين مواد أخرى كالتربية الإسلامية والتربية المدنية وغيرها. وقد أثار قرار إلغاء مادة الشريعة الإسلامية من الباكالوريا، غضبا عارما في صفوف الإسلاميين والمحافظين. وكان ذلك اعتبارا من عام 2006 بطلب من وزير التربية والتعليم "أبو بكر بن بوزيد"، والذي أكد عليه رئيس الحكومة آنذاك "أحمد أويحي" أمام البرلمان في 25 ماي 2005.وهي في معظمها إصلاحات مستمدة من الاقتراحات التي قدمتها اللجنة الوطنية لإصلاح المناهج التربوية في مشروعها. وهو ما سنحاول التعرض لأهم ما تضمنه من مواضيع.

مشروع اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية:

تم وضعه بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم: 101-2000 المؤرخ في:09 ماي 2000، والمتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة الوطنية. فقد تم تعيين 158 عضوا. وقد كان من أهم مقترحاتها –والتي تم البدء في تطبيقها في العام الدراسي 2003-2004 (14):

– الاهتمام باللغة الفرنسية من خلال تعليمها بدء من السنة الثانية ومحاصرتها للغة العربية بينما كان من الأجدى ترك المجال أكثر لتعلم اللغة الوطنية واستيعابها لتفادي الاضطرابات والإشكالات اللغوية، مع الدعوة لتعليم المواد التقنية من رياضيات وفيزياء وكيمياء في المرحلة الثانوية باللغة الفرنسية. حيث جاء في الصفحة 209ما يلي: "التحولات السريعة في ميادين مختلفة من المعرفة تستوجب التكفل بتعليم النظريات الأكثر حداثة باللغة الفرنسية وباللغتين-أي العربية والفرنسية –. " كما جاء في الصفحة 36 "الفرنسية ذات استعمال واسع في مجتمعنا وعلى مستوى الشعب."

وفي تصريح "لابن زاغو" لجريدة الخبر في 20 فب راير2001، يقول: " أؤكد مرة أخرى أن الفرنسية أقرب إلينا وما على الذين ينتقدون سوى رؤية المحيط الداخلي والخارجي، ومعاينة وسائل الإعلام، والحصص والكتب التي يقرؤها أولادنا، وهذا واقع لا يمكن أن نغطيه."

– التضييق من المساحة التي كانت للدين الإسلامي في البرامج التعليمية، فمن بين المقترحات المقدمة في الوثيقة: إدماج التربية الإسلامية والتربية المدنية، تحت عنوان التربية الخلقية، كما تم اختزال محتوى ما يدرس من الإسلام في الأركان الخمسة وبعض الآيات القرآنية من مختلف السور في التعليم الأساسي. إضافة إلى جعل دراسة الديانات الأخرى حتى اليهودية بدء من التعليم الثانوي.

وقد أثارت هذه المقترحات و غيرها – كما سبقت الإشارة – الكثير من النقاشات و استدعت الكثير من الردود عليها، حيث رأى الكثير من المهتمين بالشأن التربوي، أنها لا تلبي الحد الأدنى من تطلعات المجتمع الجزائري. ومن بين هؤلاء، الأستاذ: "على ديدونة" (15) والذي أطلق على هذا المشروع الإصلاحي اسم: مشروع تغريب المجتمع الجزائري. حيث حاول في كتابه: المنظومة التربوية في الجزائر: بين الأصالة

والاستئصال، توضيح أهم معالم ومظاهر ما رأى فيه محاولة للتغريب واستكمالا لما لم يستطع الاستعمار الفرنسي استكماله أثناء وجوده المادي بالجزائر.

ويذهب الدكتور "علي بن محمد" في كتابه: معركة المصير والهوية في المنظومة التعليمية، إلى القول بأن: "الإصلاح التربوي ليس صراعا عقيما على مقومات الهوية الوطنية، ولا إعراضا عن روح العصر، ومكاسبه الحضارية العظمى، ولا خلافا مزمنا حول اللغات الأجنبية، وهي أدوات لا غنى عنها لتحقيق الاتصال المستمر بالعالم، والاستفادة السريعة من كل منجزاته العلمية والتكنولوجية، شرط استبعاد كل شكل من أشكال الاحتكار، والانحياز، والتبجيل لبعض تلك الأدوات على بعضها الآخر.

خاتمة:

إن الوقت الراهن وما يفرضه من تحديات، يجعل من الضروري الاهتمام بالمناهج التربوية أكثر من أي وقت آخر، انطلاقا من الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في توجيه التغير إلى الوجهة المطلوبة. وهذا ما يجعلها–أي المناهج – في حاجة ماسة لأن تصاغ بشكل يعبر عن ثقافة المجتمع الموجودة فيه، دون عزلها عن العالم. خاصة في ظل تزايد عوامل التغير، وكثافة نشاطها في مختلف المجالات.

على الرغم من العمليات الإصلاحية الطويلة التي عرفتها المناهج التربوية في الجزائر منذ الاستقلال إلى بداية الألفية الثالثة، إلا أنها عموما لم تتمكن بعد من بلوغ كل الأهداف التي وضعت لها. دون إغفال ماحققته الجزائر في هذا المجال، خاصة كسبها لرهان الاستمرارية والمتابعة بعد الاستقلال. هذا إضافة إلى العديد من منجزات العملية التعليمية، يجعل وصف المنظومة التربوية بالمنكوبة في بداية التسعينات ومن طرف الكثيرين، أمرا مثيرا للجدل. بالنظر إلى وضعها الراهن على وجه الخصوص.

إن عملية إصلاح المناهج التربوية في الجزائر، ليست بالعملية البسيطة، انطلاقا من ارتباطاتها الوثيقة بمختلف جوانب الحياة الأخرى. من منطلق أن للإصلاح علاقة وطيدة بالمحيط السياسي، الاجتماعي والثقافي. كما لا يمكن الحديث عن أي اصلاح تربوي من دون وجود، قيادة سياسية أو رأي علمي، فكلاهما ضروريان وكلاهما يرغبان

في الإصلاح. مما يحيلنا إلى القول باستحالة حصول الإصلاح في المناهج التربوية بصفة خاصة، والتعليم بصفة عامة دون تسويات ومصالحات مع الثقافة القائمة في المجتمع الجزائري بمكوناتها المختلفة، وللوصول إلى وضع اصلاح ناجح في مجال المناهج التربوية لابد من مراعاة النقاط التالية:

أولا: عمليات الإصلاح ليست بقوالب جاهزة تصلح في كل مكان.

ثانيا: ضرورة التفاعل مع التوجهات الإصلاحية العالمية للاستفادة من الخبرة الدولية في هذا المجال.

ثالثا: الحاجة إلى التحاور مع المحيط الديني والاجتماعي، للبحث عن تسوية مناسبة.

رابعا: ضرورة الاستفادة من التطورات العلمية والتكنولوجية.

خامسا: تتأثر كل عملية إصلاحية ايجابا وسلبا بمستوى الكفاءات العلمية المتوافرة.

سادسا: تتأثر كل عملية إصلاحية أيضا بدرجة المقاومة والمعارضة التي يبديها النظام التربوي القائم بسبب الطبيعة البيروقراطية المحافظة للنظم.

سابعا: وتتأثر أيضا بدور الدولة ومدى إلتزامها بعمليات الإصلاح التربوي في البلدان العربية.

قائمة المراجع:

(01)– سهلية محسن كاظم الفتلاوي، أحمد الهلالي. **المنهاج التعليمي والتوجه الإيديولوجي**. دار الشروق للنشر و التوزيع.عمان. الأردن.2006.ص34.

(02)– حامد عمار. **الإصلاح المجتمعي**. مكتبة الدار العربية للكتاب.القاهرة.2006.2. ص. 30.

(03)–. www.annabaa.org 13-11-2007 يسير محيسن. **محاولة أولية تأصيلية في مفهوم الإصلاح**.

(04)–مصطفى محسن، **الخطاب الإصلاحي التربوي : بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضاري**، المركز الثقافي العربي المغرب، 1999، ص59.

(05)–المرجع السابق. ص 60

(06)–حامد عمار،مرجع سابق، ص22

(07)–المرجع السابق . ص . 23 .

(08)–أنتوني جيدنجز .**علم الاجتماع** . ترجمة: فايز الصباغ. المنظمة العربية للترجمة. بيروت. لبنان. 2005.ص .89

(9)–محمود أبو زيد إبراهيم . **المنهج الدراسي بين التبعية والتطور**. **مركز** الكتاب للنشر. مصر. 1991 . ص، ص.65، 70 .

(10)–حامد عمار . – مرجع سابق – ص، ص.25– 26.

(11)–أحمد بن النعمان **الهوية الوطنية: الحقائق والمغالطات**. دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع. الجزائر. (ب .ت).ص.34 .

(12)–مصطفى محسن . –مرجع سابق – ص، ص.61، 62 .

(13)–علي بن محمد . **معركة المصير والهوية في المنظومة التعليمية**. دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع. الجزائر . (ب .ت).ص.

(14)–التقرير العام للجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية .مارس . 2001

(15)–علي ديدونة. **المنظومة التربوية في الجزائر: بين الأصالة والاستئصال**. منشورات دار نوريد. الجزائر. 2006. ص، ص. 273، 291.